

## اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨:

### توازن القوى: الإعلام والعدالة وسيادة القانون

#### مذكرة مفاهيمية

#### الملخص التنفيذي

سيوفر اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ منتدى يضم مختلف الجهات الفاعلة ويهدف إلى مناقشة أوجه التفاعل بين وسائل الإعلام والقضاء وسيادة القانون، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيناقش هذا اليوم العالمي، الذي يُحتفل به في ٣ أيار/مايو، القضايا المتعلقة بوسائل الإعلام وشفافية العملية السياسية، واستقلال النظام القضائي والدرامية الإعلامية في المجالات المتعلقة بالقضاء، وخضوع مؤسسات الدولة للمساءلة إزاء الجمهور. وفي هذا السياق، سيجري استكشاف جوانب تعزيز الدور الرقابي الذي تضطلع به الصحافة المستقلة، كي يمكنها أن تعرض على نحو أفضل الانتهاكات الانتخابية، وأوجه التفاوت القائمة على الانتماء الجنساني، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوّض أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الشرط المسبق لهذا الدور في تهيئة بيئة تمكينية يتعين أن يكفلها القانون ويحميها نظام قضائي، وتتسم بجرية التعبير، بما في ذلك الحق في الانتفاع بالمعلومات، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وبخاصة حرية الصحافة. غير أن الإفراط في التنظيم القانوني يمكن أن يؤدي أيضاً إلى فرض الرقابة، ومثال ذلك الرقابة على شبكة الإنترنت، حيث تثير مسألة المسؤولية القانونية للوسطاء الرقميين تحديات جديدة فيما يتعلق بجرية التعبير؛ ولذا سيُنظر إبان هذا اليوم العالمي أيضاً في التحديات المعاصرة لحرية الصحافة على الإنترنت. وتُعد سلامة الصحفيين، سواء على الصعيد التقليدي أو في إطار الإنترنت، شرطاً مسبقاً لتوازن القوى، وستمثل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من مجال التركيز في هذا اليوم العالمي.

#### النتائج المنشودة

يُتوقع أن يحقق الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ النتائج المختارة التالية:

- توعية الحكومات والجهات المعنية الأخرى بالحاجة إلى اعتماد وتطبيق القوانين التي تهيئ بيئة مواتية لحرية التعبير، والحق في الانتفاع بالمعلومات، وسلامة الصحفيين، سواء على الإنترنت أو في الأطر التقليدية، في سياق تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- التوعية من خلال تحديد فرد معين أو منظمة محددة تُمنح، نتيجة إسهامها إسهاماً بارزاً في مجال حرية الصحافة، جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة، وهي إحدى أرقى الجوائز الدولية في هذا المجال.
- تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات الفاعلة في مجال وسائل الإعلام في شتى أنحاء العالم امتلاك زمام إدارة اليوم العالمي لحرية الصحافة بالاضطلاع بمائة فعالية من الفعاليات الوطنية المتوقعة لاستكمال الاحتفال الرئيسي الذي سيقام في أكرا، بغانا.

- إشراك الجهات المعنية الرئيسية وإقامة الشراكات في إطار تكرار تنفيذ خطة اليونسكو لتدريب القضاة والمسؤولين العاملين في السلك القضائي، في غرب أفريقيا، على المسائل المتعلقة بسلامة الصحفيين وحرية التعبير، وذلك في أعقاب المبادرات الناجحة التي أُطلقت في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.
- تعزيز شبكة البحوث الخاصة بسلامة الصحافة وتوسيعها من خلال عقد مؤتمر أكاديمي بشأن سلامة الصحفيين. وتعزيز أوجه التآزر بين نتائج البحوث والأعمال التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتنمية وسائل الإعلام.
- توعية الصحفيين الشباب والطلاب في مجال الإعلام بالتحديات الناشئة فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية التعبير، وتعزيز قدراتهم في مجال الصحافة من خلال تدريبهم على إجراء تغطية حية لحدث دولي كبير يرشدهم فيه بعض المهنيين في مجال الإعلام.
- تشاطر أفضل الممارسات بشأن دور وسائل الإعلام في الانتخابات لدعم العمل على آلية التنسيق بين الوكالات للمساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة.
- تعزيز إشراك المنظمات الخاصة بوسائل الإعلام بشأن القضايا المتعلقة بحرية الصحافة وسلامة الصحفيين، من خلال عمليات التغطية الصحفية والمدونات والصفحات المخصصة لهذا الشأن على شبكة الإنترنت تمهيداً لليوم العالمي لحرية الصحافة.
- امتلاك المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرية الفنون لقدرات معززة لرصد حقوق الفنانين والدفاع عنها من أجل حماية حقهم في التخيّل والإبداع في العصر الرقمي، وتبادل أعمالهم الإبداعية على الإنترنت مع المجتمع بأسره.

## المقدمة

اعتُمدت في ناميبيا في عام ١٩٩١ فكرة اليوم العالمي لحرية الصحافة التي نشأت في إعلان وندهوك بشأن تعزيز وجود صحافة مستقلة وتعددية. وسيعود الحدث العالمي في عام ٢٠١٨ مرة أخرى إلى القارة الأفريقية التي بدأ فيها العمل في هذا السبيل أصلاً. وسيقام الاحتفال العالمي الذي تنظمه اليونسكو في أكرا، بغانا، في عام ٢٠١٨، وسيكون للموضوع المخصص لهذا اليوم العالمي صدى في العديد من البلدان الأخرى في شتى أنحاء العالم.

وفي إطار هذا الموضوع: "توازن القوى: الإعلام والعدالة وسيادة القانون"، سيجري في اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ تشجيع النقاش وتعزيز الفهم والتوعية بشأن التحديات الراهنة التي تواجه حرية التعبير وكذلك بشأن الإنجازات في هذا المجال.

وينعقد هذا اليوم العالمي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، والتي تتضمن ١٧ هدفاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع، بما في ذلك إنهاء أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة. ومن بين هذه الأهداف، يركز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. فإن السلام والعدالة والمؤسسات القوية تتيح قيام الحوكمة الرشيدة فضلاً عن غير ذلك من الجهود المبذولة في إطار التنمية المستدامة، ومما ييسر هذه الأمور بقدر أكبر وجود بيئة إعلامية مستقلة وتمكينية.

لقد أحدثت التحولات التي جرت مؤخراً على الصعيد السياسي والتكنولوجي والاقتصادي ضغوطاً جديدة على حرية الصحافة. وشهدت بعض المناطق تشديداً في الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الحكومية للحد من حرية التعبير وذلك بوضع تشريعات تقييدية وفرض الرقابة. وأدت القيود الجديدة المرتبطة بالأمن الوطني والتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز هذا التوجه. كما حدث المزيد من الاضطرابات الواسعة النطاق مثل عمليات إيقاف تشغيل الإنترنت<sup>١</sup>. ولوحظت حالات عدم استقرار في الأطر القانونية الوطنية التي تحكم حماية المصدر<sup>٢</sup>. ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق في استمرار المخاطر التي تواجه الصحفيين في إطار أداء مهامهم، وهي: التحرش، والعنف، وخطاب الكراهية، والتهديدات، وحتى الموت. ويتزايد في الوقت نفسه باطراد، عدد البلدان التي تعتمد القوانين التي تقر بحق الحصول على المعلومات. وقد تم تعزيز الإطار التقني الدولي المتعلق بسلامة الصحفيين، ولا سيما الصحفيات منهم، تعزيزاً كبيراً من خلال اعتماد قرارات في هذا الصدد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، واليونسكو، وثمة اعتراف أكبر بالحق في الحفاظ على السرية.

ويبرز الموضوع "توازن القوى: الإعلام والعدالة وسيادة القانون" أهمية تهيئة بيئة قانونية تمكينية لحرية الصحافة، ويولي اهتماماً خاصاً للدور الذي يضطلع به القضاء المستقل، الذي يتسم بالقدرة الكاملة فيما يتعلق بقضايا حرية التعبير، في تأمين الضمانات القانونية اللازمة لحرية الصحافة ومقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين.

ويتناول هذا الموضوع، في الوقت نفسه، دور وسائل الإعلام في التنمية المستدامة، ولا سيما في أوقات الانتخابات - بوصف هذه الوسائل الوكالة الرقابية التي تعزز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وسيكشف هذا الموضوع أيضاً عن الفجوات التشريعية فيما يتعلق بحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات على الإنترنت، ومخاطر وضع القواعد التنظيمية للتخاطب على شبكة الإنترنت.

وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يُعد إسهام الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أكثر ارتباطاً بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب إقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، على جميع المستويات، وتعد حرية الصحافة ضرورية لهذا الغرض.

١ التقرير العالمي لفترة العامين ٢٠١٧/٢٠١٨ الصادر عن اليونسكو بعنوان: "الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتطور وسائط الإعلام".

٢ المرجع نفسه.

وسيتناول اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ المواضيع الفرعية التالية:

١ - حرية الصحافة وحرية الانتفاع بالمعلومات وحرية الانتخابات

٢ - نظام العدالة لدعم الصحافة الحرة والأمن

٣ - حرية التعبير على الإنترنت: النهوض بمبدأ التنظيم الذاتي.

١ - حرية الصحافة وحرية الانتفاع بالمعلومات وحرية الانتخابات

إن وجود بيئة من وسائل الإعلام الحرة والتعددية يتيح التعبير عن الإرادة السياسية للجمهور وازدهار الحوكمة الرشيدة. ولذا فإن إحدى مساهمات الصحفيين الرئيسية في الديمقراطية والتنمية المستدامة تتمثل في مساءلة السياسيين والمؤسسات، وفي رصد العمليات الديمقراطية التي تمنح هؤلاء السياسيين وهذه المؤسسات مكانتهم وأدوارهم، وفي إعداد التقارير بشأنها. وإن الصحافة المستقلة والمراعية للبعد الجنساني والتي تتيح الانتفاع بمعلومات يمكن التحقق منها وتقدم تعليقات مستنيرة في إطار المصلحة العامة، هي أفضل وسيلة دفاع في وجه الجهل الذي لا يراعي الانتماء الجنساني، وإزاء الانتهاكات في مجال الانتخابات، وعمليات صنع القرار "في الغرف المظلمة".

وعلى وجه الخصوص، لا يمكن ضمان النزاهة والشرعية في مجال الانتخابات - بوصفهما بُعدين من الأبعاد المرتبطة بالمساءلة - إلا من خلال الحفاظ على الحريات الأساسية في التعبير والانتفاع بالمعلومات، وممارسة هذه الحريات على أساس المراعاة الواجبة للبعد الجنساني. وتقوم وسائل الإعلام الحرة بالمساعدة في رصد شرعية عملية التصويت، مما يسهم في إكمال دور المحاكم بوصفها جهات ضامنة لسيادة القانون. وتوفر التقارير الإعلامية النقدية معلومات ذات صلة عن الأداء (السابق) للمرشحين السياسيين.

ويمكن للتغطية الإعلامية المستقلة والمراعية للبعد الجنساني أن تزيد مشاركة المواطنين من خلال تزويد الجمهور بمعلومات يمكن التحقق منها. ومع ذلك، فإن دور وسائل الإعلام في العملية السياسية يجعل منها أيضاً هدفاً رئيسياً يستخدم للتلاعب بالناخبين. وقد بينت الأمثلة ذلك مؤخراً من خلال أداء الجهات الفاعلة، الخاصة منها والعامة، وكذلك أداء مالكي وسائل الإعلام. وأُثِّمَت منظمات الأخبار بنشر تقارير مخادعة من أجل التأثير على المشهد السياسي. وكانت هناك أيضاً محاولات جادة لابتداع الأخبار، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل استقطاب الناس وتشويه سمعة الصحافة الأصيلة. وتسلب هذه المشاكل الضوء على أهمية وجود بيئة إعلامية مستقلة ونقدية وتعددية، وعلى الحاجة إلى وجود صحافة حرة ومهنية.

ويمكن أن يساعد إعداد التقارير الاستقصائية أثناء فترات الانتخابات وخارجها في بناء ثقافة الانفتاح والإفصاح وذلك عن طريق تعريف موظفي القطاع العام بالصحافة الاستطلاعية. ويُعد الانتفاع بالمعلومات شرطاً مسبقاً لتمكين وسائل الإعلام من أداء مهامها الرقابية، بينما تُمكن الشفافية المواطنين من فهم السياسة العامة فهماً أفضل، وتعزز فعالية العمليات السياسية، وتساعد في مكافحة الفساد، مما يسهم في تحقيق التنمية الناجحة. وعلى مدى العقد الماضي، قام ما مجموعه

١١١ بلداً بإصدار القوانين ورسم السياسات اللازمة لإتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات العامة، وقد اعتمد ١٥ بلداً على الأقل قوانين من هذا النوع على مدى السنوات الأربع الماضية.<sup>٣</sup> ويعد هذا التبنى السياسي للشفافية شرطاً من الشروط الأولية الهامة للحكومة الرشيدة وأمرًا حيويًا بالنسبة إلى سيادة القانون.

ومع ذلك، فإن توافر المعلومات القانونية لا يؤدي إلى تمكين الجمهور، ولا سيما النساء، ولا إلى مساءلة أصحاب السلطة، بل يحتاج ذلك إلى جعل هذه المعلومات قابلة للانتفاع بها وإلى تيسير وصولها إلى من يتأثر بها. وبإمكان وسائل الإعلام والمجتمع المدني أن يعملوا معاً كوسيطين من خلال تحليل المعلومات ووضعها في سياقها لتصل إلى القارئ فتسترعي انتباه الجمهور الواسع، من جهة، ومن خلال تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية، من جهة أخرى. وبإمكان الرجال والنساء على حد سواء الاضطلاع أيضاً بدور فاعل في التغيير الإيجابي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على أساس حرية الانتفاع بالمعلومات والشفافية. ويجسد الصحفيون المستقلون ووسائل الإعلام المستقلة الحريات الأساسية التي تيسر هذا التدفق، وهو أمر أساسي بالنسبة إلى المساءلة ومبدأ تمكين الأفراد.

## ٢ - نظام العدالة لدعم الصحافة الحرة والأمنة

يشكل وجود قضاء عادل وفعال ومستقل حجر الزاوية في جميع المؤسسات الديمقراطية الأخرى من خلال ضمان سيادة القانون. وكما أكد مونتيسكيو قبل نحو ثلاثة قرون، لا وجود للحرية ما لم يتم الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية.<sup>٤</sup> فإن وجود سلطة قضائية مستقلة يعزز الديمقراطية إلى حد كبير، ويُمكن جميع الجهات المعنية داخل المجتمع. ولتمكين وسائل الإعلام من الإسهام بفعالية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تمثل حرية التعبير، وحرية الانتفاع بالمعلومات، وسلامة الصحفيين حقوقاً ينبغي أن تحميها المحاكم والجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون حماية تامة.

وفي هذا السياق، يعد دور القضاة والمسؤولين العاملين في السلك القضائي في تهيئة بيئة تمكينية لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية أمرًا حيويًا. ويتمثل الشرط المسبق الذي يمكّن القضاء من أداء هذا الدور الإيجابي في أن يحمي القانون بالضرورة حرية التعبير بدلاً من قمعها دون مبرر. وعلى الرغم من أن عمل الصحفيين يواجه عوائق في بعض دول العالم، ومثال ذلك القوانين الخاصة بالتشهير الجنائي، فإن لدى القضاة مجالاً يتيح تفسير أي "عمل عدائي" بحسب مبدأ "التناسب". وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يكون لدى الجهات القضائية الفاعلة ما يكفي من الثقافة الإعلامية وما لها من علاقة بحرية الصحافة لتوسيع نطاق القضايا المتعلقة بحرية التعبير، بما في ذلك في البيئة الرقمية.

ولا يمكن للسلطة القضائية أن تعمل كضامن لحرية الصحافة وسلامة الصحفيين إلا عندما يكون أعضاؤها على دراية جيدة بالقواعد القياسية الدولية وبأحكام الاجتهاد القضائي الإقليمي بشأن حرية التعبير. ويمكن للمسؤولين العاملين في السلك القضائي حظر الأعمال غير المبررة، مثل تعليق حرية التعبير بصورة تعسفية، بتطبيق مبادئ توجيهية واضحة ينص عليها

<sup>٣</sup> تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ بشأن أهداف التنمية المستدامة

(<https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017.pdf>)

<sup>٤</sup> مونتيسكيو، روح القوانين، ١٧٤٨.

القانون. واعترافاً من اليونسكو بهذا الدور، فإنها شرعت منذ عام ٢٠١٤ في إعداد برامج تدريبية لأكثر من ٥٠٠٠ قاض ومسؤول قضائي في منطقة أمريكا اللاتينية. وهي تعيد حالياً إطلاق هذه المبادرة في أفريقيا، بالتركيز بصورة رئيسية على قضاة من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مستندة بذلك إلى شراكة مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ويضطلع المسؤولون في السلك القضائي أيضاً بدور مركزي في ضمان سلامة الصحفيين بالرد (بالتعاون مع قوات الأمن) على الهجمات التي تتعرض لها وسائل الإعلام والتي تترتب عليها آثار قانونية. ووفقاً لسجلات اليونسكو، قُتل ٩٢٩ صحفياً وعمالاً في مجال الإعلام في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، هذا ولم يُسَقَّ معظم مرتكبي هذه الجرائم قط إلى العدالة. ويؤدي الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين إلى اللجوء إلى ممارسة الرقابة الذاتية ويجول دون قيام مجتمع مفتوح يمارس فيه الجمهور التعبير بحرية. ويمكن لخدمات الملاحقة القضائية أن تكفل محاكمة أولئك الذين يهاجمون الصحفيين، وترسل بذلك رسالة قوية إلى الجمهور بشأن حماية حرية التعبير.

وإلى جانب القطاع القضائي، تضطلع جهات فاعلة أخرى بأدوار هامة في الاهتمام بسلامة الصحفيين ومعالجة حالات الإفلات من العقاب لمن يرتكبون جرائم ضد الصحفيين على نطاق واسع. وعلى هذا الأساس، تتولى اليونسكو إدارة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (يشار إليها فيما يلي باسم "خطة الأمم المتحدة"). ومنذ عام ٢٠١٢، باتت هذه الخطة تمثل إطاراً لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها جميع الجهات المعنية في هذا المجال. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٧، أسفرت مشاورات الجهات المعنية المتعددة الأطراف عن سلسلة من المقترحات الملموسة لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة، والتركيز من خلالها على زيادة فرص بناء القدرات فيما يتعلق بالقضاة، والمدعين العامين، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ودعم الارتقاء بعملية الرصد والإبلاغ بشأن المتابعة القضائية لعمليات قتل الصحفيين.

### ٣ - حرية التعبير على الإنترنت: النهوض بمبدأ التنظيم الذاتي.

أصبحت البيانات على الإنترنت، في العصر الرقمي، العملة الجديدة للاتصالات، والصحافة، والإعلان، ورسم السياسات، والدبلوماسية.

وتعد طبيعة الإنترنت المفتوحة أمراً مفيداً لحرية التعبير وحرية الانتفاع بالمعلومات، ولكنها تواجه تحديات جمة. فيُمثل خطاب الكراهية وممارسات التحرش وتسريب المعلومات الشخصية أخطاراً محدقة يمكن أن تنال من جميع مستخدمي الإنترنت. ويحتاج الصحفيون والعاملون في مجال وسائل الإعلام بوجه خاص إلى الالتفاف على هذه المخاطر حين يعملون على الإنترنت، ولا سيما حين يتعلق الأمر بسرية المصدر. ويُصوّر الإنترنت بوصفه منبراً للمتطرفين من أنصار العنف يستخدمونه لنشر دعاياتهم التي تترتب عليها عواقب غير متناسبة فيما يتعلق بالحق في التعبير والحق في الخصوصية، حتى ولو لم يتوفر دليل قاطع على وجود صلة مباشرة بين وسائل التواصل الاجتماعي والتزمت الفعلي الذي يأخذ وجهة العنف.

وفي مواجهة هذه المخاطر، يتمثل التحدي الذي يواجه الحكومات وجميع الجهات المعنية في كيفية التصدي للمخاطر التي تواجه على الإنترنت من خلال البرامج الاجتماعية والأطر القانونية التي تحترم الرؤية المتمثلة في مفهوم اليونسكو الخاص بعالمية الإنترنت والمبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم (R.O.A.M) فيما يتعلق بشبكة إنترنت تستند إلى حقوق الإنسان، والانفتاح، وإمكانية الانتفاع، ومشاركة الجهات المعنية المتعددة الأطراف.

وتضطلع شركات الإنترنت الكبيرة بدور متنام في بلورة حرية المستخدمين في التعبير والانتفاع بالمعلومات. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسينات المزمع إدخالها على التقارير الخاصة بالشفافية بشأن طلبات الحكومة المتعلقة بحذف المحتوى وبالانتفاع ببيانات المستخدمين، تبقى ممارسات الشركات على الصعيد الداخلي والخوارزميات الخاصة بالملكية مبهمه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شروط مزودي خدمات الإنترنت غالباً ما تهمل توفير الحماية الكافية لحرية الأفراد في التعبير وللخصوصية والأصول القانونية الواجبة. وغالباً ما تصاغ هذه الشروط بعبارات فضفاضة للغاية، وتفتقر إلى إجراءات واضحة وفعالة لتحقيق الانتصاف.

وأدت أوجه الضعف ونقص الموارد في النظم الذاتية التنظيم التي يتيحها وسطاء الإنترنت إلى زيادة النمو في التشريعات واللوائح. وفي هذا السياق، تصبح القرارات المتخذة في المحاكم سوابق وأساساً محتملة لطرح المزيد من التشريعات. وتشمل الأمثلة الواردة في السنوات الماضية التي لها تأثير مباشر على حرية وسائل الإعلام أحكاماً بشأن ما يسمى "حق المرء في أن يُنسى" على الإنترنت أو "الحق في أن تُحذف البيانات الخاصة به"، وعمليات تدفق البيانات العابرة للحدود، ومسؤولية وسطاء الإنترنت. ولذا، فإنه يتعين عدم إغفال دور السلطة القضائية في صياغة القوانين المتعلقة بالإنترنت من خلال مثل هذا الاجتهاد القضائي.

وفي كثير من الحالات، ومن وجهة نظر حرية التعبير، تبيّن أن وجود الكثير من القوانين واللوائح يطرح في الواقع إشكالية أكبر مما يطرحه الافتقار إلى التنظيم. ويفشل العديد من القوانين في تمييز الاختلاف في المسؤولية بين المؤسسات الإعلامية التي تنشر المضامين أو تبثها (عبر الإنترنت)، والمنابر الموجودة على الإنترنت والتي تستضيف بصورة رئيسية مضامين تنتجها أطراف ثالثة. وغالباً ما تفرض هذه القوانين على هذه المنابر البدء في الاضطلاع بدور حفظ النظام إذا أرادت الإفلات من عقوبة غير متناسبة. وتمثل إحدى الآثار المترتبة على ذلك في زيادة ميول المنابر إلى اتباع أبسط وأرخص الطرق المؤدية إلى إلغاء المضامين المتنازع عليها، وذلك باستخدام الخوارزميات أو بالتدخل البشري، وتسليم بيانات المستخدمين إلى جهات فاعلة أخرى بدون مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وفي إطار تنفيذ هذه العملية، يقع قسم كبير من أشكال التعبير المشروع ضحية ما تمثله في الواقع خصخصة الرقابة. وتصبح المنابر كبش الفداء لتفادي لفت الانتباه إلى العملية القانونية المتعلقة بالجهات الفاعلة التي تولّد المضامين المعنية، فضلاً عن تفادي اضطراب وسائل الإعلام الوطنية وسياسات التثقيف في مجال المعلومات إلى تمكين المستخدمين من زبائن الوسطاء مزودي الخدمات. ويعد الارتقاء بالتنظيم الذاتي، في هذا السياق، عنصراً من العناصر الأساسية لحماية حرية التعبير على الإنترنت.

وعلى مدى العامين الماضيين، أصبح التدخل في خدمات الإنترنت أكثر شيوعاً، حتى في الدول الديمقراطية. وعلى النحو المشار إليه في الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام: التقرير العالمي لفترة العامين ٢٠١٧/٢٠١٨، لوحظ ازدياد في غرابة المضامين، وفي حجب المواقع الإلكترونية، وحالات الإغلاق الشامل للإنترنت، وغالباً ما يجري ذلك بدون الاستناد إلى أسس قانونية واضحة. وتعد الاضطرابات المتعمدة في خدمات الإنترنت والاتصالات الإلكترونية مقياساً مطلقاً لمدى التحكم في تدفق المعلومات. وتمثل هذه الاضطرابات، في جوهرها، شكلاً من أشكال الرقابة بكامل إمكاناتها. وقد وصف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المقررين الخاصين المفوضين بالمهام المتعلقة بحرية التعبير، واللجنة الأفريقية، والتحالف على الإنترنت بشأن الحرية مثل هذه التدابير بأنها قيود غير متناسبة تُفرض على حرية التعبير وحرية الانتفاع بالمعلومات. ولقد ساهمت هجمات قطع الخدمة الشبكية وأعمال الرقابة التي تنفذها الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء في الحد من حرية التعبير وحرية الانتفاع بالمعلومات على الإنترنت.

ويتطلب ضمان الحريات الأساسية على الإنترنت اتباع نهج متعدد الجهات المعنية. ويمثل ذلك جزءاً من مسعى اليونسكو إلى تعزيز عالمية الإنترنت والمؤشرات المعنية فيما يتعلق بقياس مدى تطبيق المبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم (R.O.A.M). فهذا هو الإطار الذي يساعد في تعزيز معايير التنظيم الذاتي فيما يتعلق بالتعبير والخصوصية على شبكة الإنترنت، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التحقق من التدابير التنظيمية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأبعاد المتكافئة لمفهوم الإنترنت القائم على مبادئ حقوق الإنسان، والانفتاح، وإمكانية الانتفاع، ومشاركة الجهات المعنية المتعددة الأطراف (R.O.A.M).

وختاماً، وعلى النحو الوارد في إصدار عام ٢٠١٨ من تقرير اليونسكو العالمي المعنون "إعادة رسم السياسات الثقافية"، فإن التكنولوجيات الرقمية الجديدة، بما في ذلك منابر وسائل التواصل الاجتماعي، تقوم بتحويل عالم الفن. وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات البث الموسيقية، مثل إنستاغرام وساوندكلاود، وسائل يعرض فيها الفنانون أعمالهم علناً ويروجونها. ومع ذلك، تجلب هذه التكنولوجيا معها أيضاً بعض التهديدات للحقوق والحريات. ومن بين هذه التهديدات "التصيد" على الإنترنت، حيث يمكن أن تؤدي التهديدات التي يتعرض لها الفنانون من قبل المستخدمين الآخرين إلى تخويفهم وبالتالي سحب أعمالهم. كما أن للمراقبة الرقمية المتنامية تأثيرها السلبي على حرية الفنون. وللعديد من المنابر آلياتها الرقابية، مثل المبادئ الإرشادية الخاصة بإنستاغرام بشأن "القواعد القياسية للسلوك" التي هي قابلة للتفسير إلى حد كبير. كما أن ذلك يعطي قوة غير متناسبة للأفراد والمنظمات التي تعترض على مضمون الأعمال الفنية وتستخدم عمليات الإبلاغ الخاصة بالمنابر للتمكن من حذف الأعمال الفنية الفردية، وحظر حسابات بأكملها في بعض الأحيان.

أما فيما يتعلق بالفنانين، فإن مثل هذه الإجراءات المتخذة على الإنترنت لا تعيق تدفق الأفكار فحسب، بل تقيّد أيضاً حريتهم الفنية - والأهم من ذلك - قدرتهم على التواصل مع جمهورهم. ويؤدي حظر الوسائل الرئيسية لعرض أعمال الفنانين، إلى الحيلولة دون تمكّن هؤلاء الفنانين من التواصل. وسيتيح اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨ الفرصة لإعادة تناول هذه القضايا النقدية، وتعزيز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٦-١٠) بشأن انتفاع الجمهور بالمعلومات وحماية الحريات الأساسية.



## الخاتمة

سيجمع الاحتفال العالمي باليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٨، الذي سيقام في أكرا، الجهات المعنية من وسائل الإعلام، والحكومات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية في غانا والمناطق المحيطة بها ومن خارج المنطقة. وستتناول المشاركون في فعاليات اليوم العالمي لحرية الصحافة، القادمون من شتى أنحاء العالم، التحديات الملحة التي تواجه حرية التعبير، وسيناقشون سبل تعزيز الصحافة بوصفها عاملاً من العوامل الأساسية في بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. ولذا، فسيجري السعي في مناسبة اليوم العالمي لعام ٢٠١٨ إلى أن يتردد صدى موضوعه في أكثر من ١٠٠ بلد. وينبغي أن تتكشف هذه المناسبة عن فهم أفضل، بغية تمكين الجهات المعنية من التصدي للتحديات المعاصرة التي تؤثر على حرية الصحافة في شتى أنحاء العالم.